Permanent Mission of the Kingdom
of Bahrain to the United Nation
New York

البعثـــة الدائـــمة لمـــــملـــكة البحـــرين
لـــدى الأمـــــــم المـــتحـــدة
نيـويـورك

كلمة

معالي الشيـخ خـالد بـن أحمد بـن محمـد آل خليفـة
وزير الخارجية

أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة و الستون
نيويورك

STATEMENT

By
H.E. Shaikh Khalid Bin Ahmed Bin Mohamed Al-Khalifa

Before the
Sixty-Third Session of the United Nations
General Assembly

27 September 2008

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ،،

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم لكم بالتهنئة الخالصة لانتخابكم رئيسا للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، مؤكداً التزام مملكة البحرين ووفدها المشارك بالعمل معكم لتحقيق أهدافنا المشتركة. ولا يساورني شك في أن ما تتمتعون به من خبرة وقدرات سوف يكون لها دور حاسم في ضمان نجاح أعمال هذه الدورة.

وأود أيضا أن اغتنم هذه المناسبة لأشكر سلفكم، سعادة الدكتور سرجان كريم على رئاسته للدورة السابقة للجمعية العامة، وأن أعبر عن تقديري العميق لجهود سعادة الأمين العام السيد بان كي مون الدؤوبة وتفانيه ومبادراته في معالجة العديد من التحديات التي تواجه الأمم المتحدة والعالم.

السيد الرئيس،،

تشكل اجتماعات الجمعية العامة فرصة قيمة للمجتمع الدولي للتأمل سوياً في التحديات والمشاكل والقضايا التي تواجهنا جميعاً وبلورة نظرة شاملة لها، وتحليل الأسباب التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه، إن كان نجاحاً أو فشلاً، لكي نعمل معا لوضع رؤى مشتركة للمستقبل واختيار الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الرؤى.

السيد الرئيس،،

إن المجتمع الدولي اليوم يواجه تحديات عديدة تتمثل في قضايا الطاقة والبيئة والكوارث الطبيعية وأزمة الغذاء ونشر التعليم والأزمة المالية التي هزت العالم مؤخراً، مما يجعل بلوغ أهداف الألفية صعباً لدى العديد من الدول الأعضاء الأمر الذي يؤثر على نموها الاقتصادي ويزيد من نسبة الفقر فيها. لذا فنحن بحاجة إلى

استجابة فورية وفعالة من المجتمع الدولي للتعاطي مع الأزمات الملحة التي تواجه العالم لتنفيذ أهداف الألفية الإنمائية وما احرزناه من تقدم حتى الآن, والذي يتفاوت من مجالٍ إلى آخر إلى حد يجعلنا اليوم نواجه وضعاً تنموياً محفوفاً بالمخاطر.

السيد الرئيس،،

إن مملكة البحرين ترحب بالفرصة التي أتاحتها المناسبة الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، التي عقدت في ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٨، والاجتماع الرفيع المستوى بشأن احتياجات التنمية في إفريقيا، الذي عقد في ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٨ ، لتجديد الالتزامات المترتبة علينا جميعاً.

ويجب أن لا يغيب عن أذهاننا آثار الكوارث، الطبيعية منها وتلك التي من صنع الإنسان، في إعاقة التقدم نحو تحقيق أهداف الألفية حين نعالج هذه المسألة الهامة. وإننا على يقين بضرورة قيام جميع الدول بدمج مسألة الحد من مخاطر الكوارث في خططها التنموية.

ولا يمكننا أن نتجاهل أو نؤخر هذه القضايا الإنمائية، كما لا نستطيع إهمالها باعتبارها "قضايا سهلة" لانه في حال عدم اتخاذ إجراءات فورية بشأنها فقد تصبح تهديدات حقيقية على الأمن والرخاء العالميين. وان مملكة البحرين تؤيد تماماً الإستراتيجية العالمية الواردة في تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث، وتتطلع لاستضافة تدشين التقرير بمملكة البحرين في شهر مايو ٢٠٠٩.

السيد الرئيس،،

ندرك جميعنا ما تحظى به مسألة التغير المناخي من أهمية، ففي خضم الاستعدادات لعقد اجتماع لأجل التفاوض على اتفاقية تخلف بروتوكول كيوتو بحلول نهاية عام ٢٠٠٩، نرى أن الطلب العالمي للطاقة يتزايد بصورة سريعة تواكب الزيادة السكانية المضطردة، في الوقت الذي يمر فيه عدد من الدول

النامية بنمو اقتصادي سريع، حيث تشير توقعات الوكالة الدولية للطاقة إلى أن احتياجات العالم من الطاقة سوف ترتفع بنسبة ٥٠ في المائة في عام ٢٠٣٠. وإذ نتطلع إلى اجتماعنا في بولندا في وقت لاحق من هذا العام قبل انعقاد اجتماع الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في كوبنهاغن في عام ٢٠٠٩، لنعرب عن الأمل في إدراك جميع الأطراف أهمية التغير المناخي للالتزام بمنح الأولوية لمصالح مستقبل كوكبنا، والأجيال المقبلة، آملين في التوصل إلى اتفاقية شاملة، وفعالة وقابلة للتنفيذ.

السيد الرئيس،،

إن مملكة البحرين التي تشارك المجتمع الدولي هواجسه حول التوسع في استخدام الطاقة النووية السلمية، ترى أن تلك الطاقة قد أضحت خياراً مرغوباً للعديد من الدول. لذا فان الاتفاقيات المستقبلية للطاقة النووية السلمية يجب أن تكون في إطار تعزيز نظام عدم الانتشار، مع تحسين الضمانات وتوسيع صلاحية آلية التحقق لضمان سلامة شعوبنا وعدم تعرضها للخطر في ظل انتشار تكنولوجيا الطاقة النووية. ولا شك في أن ابرز القضايا التي تناولتها الدورة الثامنة والعشرون للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في شهر ديسمبر من العام الماضي أكدت على حق دول المنطقة في الحصول على الخبرة النووية، وامتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية بالتعاون الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونظرا للآثار السلبية الجسيمة التي يمكن أن تخلفها الطاقة على العالم، فإننا بأمس الحاجة إلى نهج عالمي شامل مغاير لتعاملنا الحالي المجزأ لمختلف أنواع الطاقة. وهذا يدفعنا إلى اقتراح إنشاء منظمة عالمية للطاقة تعكس منظوراً دولياً مشتركاً لتحديد دور واستخدامات جميع أنواع الطاقة سواء كانت هيدروكربونية أو نووية أو جديدة أو متجددة للوصول لحلول مبتكرة للحد من التلوث وانبعاث الغازات الضارة.

كما يمكن لهذه المنظمة أن تقدم تقييماً صحيحاً عن العرض والطلب للطاقة العالمية بكافة أشكالها، بحيث تجمع البيانات مركزياً وتقدم المشورة المطلوبة بشأن أفضل وسائل الطاقة الآمنة والسليمة بيئياً.

السيد الرئيس،،

ويجرّنا الحديث عن الطاقة والآثار المترتبة على تغير المناخ إلى أزمة الأمن الغذائي التي أدت إلى زيادة عدد الجياع في العالم بنحو ٥٠ مليون فرد في عام ٢٠٠٧ نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية. لذا فاننا نرى أن حل هذه الأزمة يكمن في العمل المشترك لوضع حلول منها خفض إنتاج الوقود البيولوجي وتغيير أنماط الاستهلاك والاستثمار في وسائل الزراعة المستدامة.

ولعل الهزة التي تعرض لها القطاع المالي في العالم مؤخرا، كادت أن تؤدي إلى كارثة اقتصادية عالمية. وقد كشفت لنا هذه الهزة هشاشة وضعف النظام المالي القائم حاليا وقابليته السريعة للاهتزاز. وأمام ذلك فإن مسؤوليتنا التاريخية تدفعنا للنظر بجدية واهتمام في وضع أنظمة وضوابط جديدة تقوم على أسس واضحة تأخذ في عين الاعتبار مصالح الدول الأعضاء جميعا في الأمم المتحدة، وكذلك إعداد الوسائل والخطوات البديلة والكفيلة باحتواء أية أزمة مالية في المستقبل.

وعليه فان الأمر الجدير بالاهتمام هو أن التعاون المتعدد الأطراف أمر أساسي للتصدي لهذه التحديات وذلك انطلاقاً من حقيقة ثابتة مؤدّاها أنه لا توجد دولة قادرة بمفردها على حل هذه المشاكل، كما لا يمكن لأي دولة أن تعزل نفسها عن هذه الأزمات أو تنأى بعيداً عن نتائجها. وكما قال الأمين العام في كلمته الافتتاحية الهامة واقتبس:-

"Nations can no longer protect their interests, or advance the well-being of their people, without the partnership of the rest."

السيد الرئيس،،

إن مملكة البحرين تؤيد الخطوات الرامية إلى إصلاح وتجديد وتنشيط أجهزة المنظومة الدولية لتكون أكثر استجابة لاحتياجات عالم جديد. ونتفق مع ما اورده الأمين العام في تقريره السنوي من أنه توجد حاجة لان تكون منظمتنا أقوى وأكثر فعالية ومواكبة للعصر. ونحن نتطلع إلى إصلاح هياكل منظومتنا الدولية لتكون قادرة على الاستجابة لمختلف التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي ولتتمكن من تعزيز قدراته لمعالجة مختلف القضايا.

كما ينبغي لنا أن نبذل قصارى جهدنا لمعالجة أوجه القصور التي يتعرض لها نظام الأمن الدولي ممن هم خارج هذا النظام سواء كانوا متطرفين إرهابيين أو مهربي مخدرات أو غاسلي أموال أو قراصنة فكر وإبداع وغيرهم وغيرهم. فنحن بحاجة لتطوير ترتيبات أمن جماعية توحد الجهود وتضمن احترام الحدود القائمة بين الدول وعدم التعدي على سيادتها. وفيما يتعلق بالإرهاب فالإرهاب واحد ولكنه ذو أشكال متعددة، سواء تلك الجريمة النكراء التي حدثت في اسلام آباد قبل أيام واودت بحياة عشرات الأبرياء أو باشكال التحريض وإثارة الفتن عن بعد. وهذا يتطلب منا جميعاً أن نكون واضحين في مواجهته مواجهة شاملة لالحاق الهزيمة به فكرياً وميدانياً. فإن كانت هناك معركة فلتكن معركة كاملة تخلصنا من هذا الشر المستطير.

السيد الرئيس،،

تواجه منطقة الشرق الأوسط عدداً من القضايا الشائكة التي هي بحاجة ماسة إلى تسوية. وان من بين القضايا الملحة الحاجة إلى سلام عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية على أساس الأمن المتكافئ لشعوب منطقة الشرق الأوسط بما في ذلك إسرائيل في إطار الشرعية الدولية والمرجعيات ذات الصلة على أن يكون الخيار هو خيار السلام العادل كما دعت إليه المبادرة العربية للسلام. وفي هذا الإطار أيضاً هناك حاجة ماسة إلي تسوية سلمية على المسار السوري تأخذ في اعتبارها

الانسحاب من الجولان السوري المحتل وبقية الأراضي اللبنانية، ووقف الخروقات الإسرائيلية لسيادة لبنان ودعم استقراره. وأصبح ضـــرورياً حـــل قـــضية جـــزر الإمارات العربية المتحدة من خلال المفاوضات المباشرة أو إحالتها إلى محكمـــة العدل الدولية كخطوة هامة لتعزيز بناء الثقة في علاقـــات دول مجلـــس التعـــاون وإيران. وان منطقة الخليج وما مرت به من حروب مدمرة في العقـــود الثلاثـــة الماضية، لن تستطيع تحمل حرب أخرى، تأخذها إلى الوراء وما قد تـــسببه هـــذه الحرب من أضرار جسيمة على الاقتصاد العالمي الذي تشكل منطقة الخليج جزءً حيويا منه. وعليه فان مملكة البحرين تجدد دعوتها لحل ســـلمي لازمـــة الملـــف النووي الإيراني لابعاد المنطقة عن ويلات الحروب وبما يحقق الأمن والاستقرار الدوليين.كذلك توجد حاجة ملحة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط بما فيهـــا منطقـــة الخليج من أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك الأسلحة النووية، وضمان حق جميع البلدان في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفقاً لاتفاق الضمانات للوكالة الدولية للطاقة النووية.

السيد الرئيس،،

لينعم الشرق الأوسط بسلام دائم ومستقر يتعين علينا مراجعة نظرتنـــا المـــستقبلية الإقليمية بصورة نقدية بهدف وضع أطر إقليمية جديدة لمواجهة التحديات الطويلة الأمد والتغلب عليها.

فقد يكون من المناسب الآن النظر في إمكانية إنشاء منظمة تضم جميع دول الشرق الأوسط دون استثناء لمناقشة القضايا العالقة منذ أمد طويل بوضـــوح وصـــراحة، للوصول إلي تفاهم دائم ومستقر بين الأطراف. ونحن ننطلق في هذا من ثوابتنـــا العربية التي ارتضينا فيها السلام خياراً استراتيجياً، يلتزم بالـــشرعية، ويطـــوي صفحات الصراع والعداوة، ويفتح الباب أمام مصالحة تاريخية بين شعوب المنطقة من أجل غد أفضل يسوده التفاهم والاستقرار والازدهار.

السيد الرئيس،،

إن تطور مملكة البحرين خلال السنوات الأخيرة قام على الحوار والتفاهم الذي وضع أسسه قائدنا حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة في مشروعه الإصلاحي الكبير، هو تطور مستمر يسعى إلى تعزيز الديمقراطية والإصلاح السياسي وتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وإذ نشاطر الأمم المتحدة والمجتمع الدولي احتفالاته هذا العام بالذكرى الستين لاعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أرسى قيم الحرية والعدالة الإنسانية في وقتنا المعاصر، لنودّ الإشارة إلى أن انتخاب مملكة البحرين لعضوية مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واعتماد تقريرها الأول في يونيه الماضي بجنيف حول الاستعراض الدوري الشامل هو اعتراف واضح من المجتمع الدولي بجهود المملكة في هذا الميدان.

وستواصل مملكة البحرين المضي قدماً في هذه الميادين وغيرها بما في ذلك إنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، والاستمرار في تطوير الميادين السياسية والاقتصادية والتنظيمية. وان البحرين لن تتوانى عن القيام بدورها تجاه الدول الشقيقة والصديقة في إبراز ما حققته هذه الدول من نجاحات وإنجازات لتوفير الحياة الأفضل لشعوبها. ومن هذا المنطلق فقد خصص صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر جائزة باسمه وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لافضل الأبحاث التي تساهم في الحد من الفقر والتي تحافظ على البيئة وتدعم الجهود الرامية لبلوغ التنمية الاقتصادية المنشودة، والتي سيقدمها سموه شخصياً في المنتدى الدولي الحضري الرابع في شهر نوفمبر القادم في ننجين بجمهورية الصين الشعبية.

السيد الرئيس،،

وحسب التزاماتنا تجاه تحقيق الأهداف التنموية للألفية فإن إحدى الدعامات الأساسية للتنمية في مملكة البحرين كانت ولا تزال تتمثل في الاستثمار في التعليم الحديث العالي الجودة الذي يساعد على تنمية التفكير النقدي والإبداع، التعليم الذي يشجع الابتكار وتقبل الآخر. وفي هذا الصدد أود التأكيد على أن مملكة البحرين قد حققت الأهداف التنموية للألفية ذات الصلة بالتعليم وقبل الفترة الزمنية المستهدفة في عام ٢٠١٥، وذلك من خلال تمكين الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد ومجاني وتحقيق التعليم المجاني للجميع كحق من حقوق الإنسان.

السيد الرئيس،،

أود القول وأنا أختم كلمتي، أن مملكة البحرين .. أرض الخلود تعتز بأنها بلد الحضارات التي تسود فيها مفاهيم التسامح والتعايش بين مختلف فئات المجتمع، وتنتشر فيها المساجد إلى جانب الكنائس والمعابد بكافة أشكالها، وينعم شعبها باختلاف دياناته وأعراقه بالحرية والتسامح الديني، وتترسخ فيها قيم الأخوة الإنسانية والاعتدال ونبذ العنف والإرهاب، لتعكس صفحة مضيئة في تاريخ العلاقات الإنسانية بين البشر.

تلك هي مملكة البحرين التي تريد أن تقوم بدورها كاملاً مع المجتمع الدولي للإسهام في السلام والاستقرار والازدهار العالمي ومواجهة التحديات الحالية والمستقبلية لما فيه مصلحة شعوبنا جميعاً وأجيالنا القادمة، وسوف لن يغفر لنا التاريخ أخطاءنا وسوء تقديرنا حين تأتي الأجيال القادمة وتراجع ما قمنا به وتحاسبنا عليه.

وشكـــــــرا،،